

The Role of Higher Education in Achieving Sustainable Development Goals: A Comparative Study between Jordan and Morocco with Potential Applications in Libya.

Ebtisam Belgasem Mohamed Zarouqah^{1*}, Ebtisam Thlej Faraj Thlej²

¹ Faculty of Economics and Political Science / Tiji - University of Zintan, Libya.

² Faculty of Economics and Administration / Tajoura, Section (C) - University of Tripoli, Libya.

* Corresponding Author: Ebtisam Zarouqah | ebtisam.zarouqah@uoz.edu.ly

Received: 12-05-2025 | Accepted: 26-05-2025 | Available online: 28-05-2025 | DOI:10.26629/ssj.2025.11

ABSTRACT

This study aims to analyze the role of higher education in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) through a comparative analysis of the Jordanian and Moroccan experiences, while exploring the potential benefits of these experiences within the Libyan context. The study adopted a descriptive-analytical approach, relying on both primary and secondary sources that were carefully collected and analyzed. The analysis focused on university policies and institutional initiatives related to sustainable development in both countries. The results revealed significant differences in the degree of integration between higher education institutions and the SDGs. Moroccan universities were found to be more proactive in embedding sustainability concepts into their curricula and strategic plans compared to their Jordanian counterparts. The study concluded that the Libyan higher education system could benefit from both experiences by developing flexible university policies, strengthening partnerships with various societal sectors, and adopting a comprehensive approach to sustainability. The study recommends incorporating SDGs into the vision and mission of Libyan universities and restructuring academic programs to align with both local and global development needs.

Keywords: Higher Education, Sustainable Development, Jordan, Morocco, Libya, University Policies.

"دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة موازنة بين الأردن والمغرب وإمكانات الاستفادة منها في ليبيا"

ابتسام بلقاسم محمد زروق^{1*} ، ابتسام ثلج فرج ثلج²

¹ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ تيجي - جامعة الزنتان

² كلية الاقتصاد والإدارة/ تاجوراء قاطع(ج) - جامعة طرابلس

*المؤلف المراسل: ابتسام زروق | ebtisam.zarouqah@uoz.edu.ly

استقبلت: 12-05-2025 | قبلت: 26-05-2025 | متوفرة على الانترنت | 2025-05-28 | DOI:10.26629/ssj.2025.11

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دراسة موازنة بين التجربتين الأردنية والمغربية، واستكشاف إمكانات الاستفادة من تلك التجارب في السياق الليبي،

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستندة إلى مصادر أولية وثانوية تم جمعها وتحليلها بعناية، وتركز التحليل على السياسات الجامعية والمبادرات المؤسسية المرتبطة بالتنمية المستدامة في كلا البلدين، أظهرت النتائج وجود تباينات ملموسة في مستوى التكامل بين مؤسسات التعليم العالي وأهداف التنمية المستدامة، حيث برزت بعض الجامعات المغربية في دمج مفاهيم الاستدامة ضمن مناهجها وخططها الاستراتيجية، مقارنة بنظيراتها في الأردن. كما توصلت الدراسة إلى أن البيئة الليبية يمكن أن تستفيد من التجربتين عبر تطوير سياسات جامعية مرنة، وتعزيز الشراكة مع القطاعات المجتمعية المختلفة، وتبني منهج شامل لتحقيق الاستدامة. توصي الدراسة بضرورة دمج أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية ورسالة الجامعات الليبية، وإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية لتتوافق مع متطلبات التنمية المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، التنمية المستدامة، الأردن، المغرب، ليبيا، السياسات الجامعية.

المقدمة:

يشهد العالم في العصر الحديث تحولات اجتماعية واقتصادية بيئية تفرض على كافة المؤسسات التعليمية أن تتبنى استراتيجيات تواكب تحديات التنمية المستدامة، ويُعد التعليم العالي أحد أبرز القطاعات التي يمكن أن تساهم بشكل جوهري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة في عام 2015، حيث تمثل هذه الأهداف الخطة العالمية التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل (الأمم المتحدة، 2015).

تسعى العديد من دول العالم، بما في ذلك الدول العربية، إلى إحداث تطور ملموس في مجال التعليم العالي، بما يتوافق مع رؤية التنمية المستدامة، وفي هذا السياق، تعد المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية من بين الدول التي بدأت تطبيق سياسات تعليمية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال قطاع التعليم العالي، فقد عملت هذه الدول على تطوير برامج أكاديمية، وأبحاث علمية، ومشروعات تنموية تسعى إلى تحقيق التكامل بين التعليم ومتطلبات التنمية المستدامة، وهو ما جعلها نموذجًا يمكن أن يُحتذى به في هذا المجال (الشراري، 2020).

في المقابل، تظل ليبيا بحاجة إلى دراسة شاملة عن كيفية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التعليم العالي، بالنظر إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في ليبيا، سواء على مستوى البنية التحتية أو في مجال تطوير المناهج الدراسية، يمكن القول إن هناك حاجة ماسة لاستلزام الدروس من تجارب الدول الأخرى، وكما يشير العربي (2019)، فإنه من الممكن للاستفادة من تجارب الدول التي حققت تقدمًا في هذا المجال أن توفر مسارًا لتحسين الوضع التعليمي في الدول التي تعاني تحديات.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال موازنة استكشافية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، كما تهدف الدراسة إلى تقييم مدى إمكانية

الاستفادة من هذه التجارب لتطوير التعليم العالي في ليبيا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد، سيكون هذا البحث بمثابة خطوة أساسية لفهم كيف يمكن للتعليم العالي في ليبيا أن يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة، كما سيُسهم في تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات الأكاديمية في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

تُعد أهداف التنمية المستدامة من أبرز المحاور العالمية في السياسات والخطط التنموية، حيث بات من الضروري أن تضطلع مؤسسات التعليم العالي بدور محوري وفعال في تحقيق تلك الأهداف، إذ يُنظر إلى التعليم العالي بوصفه أحد الدعائم الأساسية لتطوير المجتمعات وتعزيز الاقتصاد، من خلال إعداد الأفراد وتأهيلهم علمياً ومعرفياً ومهارياً بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة، ورغم هذا الدور الحيوي، تواجه العديد من الدول تحديات متعددة في تفعيل وتطبيق أهداف التنمية المستدامة ضمن منظوماتها التعليمية، مما يثير تساؤلات مشروعة حول مدى كفاءة وفاعلية التعليم العالي في دعم وتحقيق هذه الأهداف (الأمم المتحدة، 2015).

وفي هذا الإطار، تسعى بعض الدول، مثل الأردن والمغرب، إلى تبني سياسات تعليمية تهدف إلى تعزيز مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن هناك فجوة معرفية لا تزال قائمة بشأن كيفية تنفيذ هذه السياسات وتقييم مدى فاعليتها في سياقات تعليمية متنوعة (الشراري، 2020)، وتبرز أهمية تناول هذه الإشكالية من خلال تحليل الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر دراسة موازنة بين تجارب دولتين عربيتين تسعيان جدياً إلى دمج مفاهيم التنمية المستدامة في أنظمتها التعليمية، الأمر الذي قد يوفر رؤية قابلة للتطبيق في السياق الليبي.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من مساهمتها في تقديم فهم أعمق لكيفية تطوير الاستراتيجيات التعليمية في الجامعات الليبية بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة، من خلال تحليل سياسات وتجارب الأردن والمغرب (الشراري، 2020)، كما تسعى الدراسة إلى بناء إطار مرجعي أكاديمي يمكن الاعتماد عليه لفهم العلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة في السياقات العربية، عبر موازنة السياسات والممارسات في البلدين، ويُؤمل أن تقضي نتائج هذا التحليل إلى تقديم توصيات استراتيجية من شأنها تمكين الجامعات الليبية من الاستفادة من أفضل الممارسات وتكييفها بما يخدم أولوياتها الوطنية (العربي، 2019).

واستناداً إلى ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما الدور الذي يؤديه التعليم العالي في الأردن والمغرب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجارب في السياق الليبي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية التي تهدف إلى الإحاطة بجوانب المشكلة كافة، على النحو الآتي:

1. ما السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تتبناها كل من الأردن والمغرب لتعزيز مساهمة التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 2. إلى أي مدى تم دمج مفاهيم التنمية المستدامة في البرامج التعليمية والبحثية لمؤسسات التعليم العالي في كلا البلدين؟
 3. ما أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الأردنية والمغربية في تفعيل دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة؟
 4. ما أبرز التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن والمغرب في سعيها لتحقيق هذه الأهداف؟
 5. كيف يمكن الاستفادة من التجربتين الأردنية والمغربية في تطوير سياسات وممارسات الجامعات الليبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- وتُستند هذه التساؤلات إلى ما أكدته تقارير المنظمات الدولية كالـيونسكو والبنك الدولي بشأن الدور الحيوي للتعليم في قيادة التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة (UNESCO, 2022; World Bank, 2020). كما تؤكد الأدبيات العلمية الحديثة أن إجراء تقييم موازن للسياسات التعليمية في السياقات العربية يُعد مدخلاً مهماً لتوفير نماذج تعليمية قابلة للتطبيق في بلدان تواجه تحديات مماثلة (الزويد، 2022).

أهداف الدراسة:

في ظل التوجه الدولي المتزايد نحو توظيف التعليم العالي كأداة رئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل دور هذا القطاع في دعم تلك الأهداف، من خلال إجراء موازنة بين التجربتين الأردنية والمغربية، ومحاولة استقراء سبل الاستفادة من أبرز ملامح النجاح في كل تجربة، بما يُسهم في تطوير التعليم العالي الليبي، وقد أشارت منظمة اليونسكو (UNESCO, 2022) إلى أن التعليم العالي يُعد ركيزة أساسية لتحقيق خطة 2030، الأمر الذي يستوجب إعادة صياغة السياسات التعليمية لتكون أكثر مواءمة لمتطلبات التنمية المستدامة، كما تربط المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي (World Bank, 2020) والباحثون المحليون (سعيد، 2021)، بين جودة التعليم العالي وقدرته على تقليص الفجوة التنموية في الدول النامية.

وفي هذا الإطار، تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. تحليل السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتعليم العالي في الأردن والمغرب فيما يتعلق بدعم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (UNESCO, 2022).

2. دراسة آليات إدماج مفاهيم الاستدامة في البرامج الأكاديمية والبحثية داخل مؤسسات التعليم العالي في كل من الأردن والمغرب.
3. إجراء موازنة بين التجريبتين الأردنية والمغربية لتحديد أوجه التماثل والتباين في مدى فاعلية التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. تقييم إمكانية الاستفادة من عناصر النجاح في كل تجربة عند تصميم السياسات التعليمية والبحثية في الجامعات الليبية، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.
5. صياغة توصيات عملية وتطبيقية موجهة لمؤسسات التعليم العالي في ليبيا لتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بالاستناد إلى ما تم التوصل إليه من نتائج مستخلصة من الموازنة بين التجريبتين (World Bank, 2020؛ سعيد، 2021).

أهمية الدراسة:

يُعد التعليم العالي أحد المحركات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لما يتمتع به من قدرة على إعداد رأس المال البشري وتوجيه البحث العلمي نحو خدمة قضايا المجتمع والاقتصاد والبيئة، وقد أشار (Tilbury, 2011) إلى أن مؤسسات التعليم العالي مطالبة بتوسيع أدوارها التقليدية، والانخراط الفعّال في معالجة التحديات التنموية من خلال تبني مناهج وسياسات تعزز مبادئ التنمية المستدامة. وفي ضوء التزام العديد من الدول بخطة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة 2030، تتزايد الحاجة إلى دراسات تحليلية تُجري موازنة علمية بين التجارب التعليمية الناجحة، بما يساعد على استكشاف نماذج يمكن الاستفادة منها في دول أخرى ذات أوضاع تنموية مشابهة، كليبيا. وتتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. أهمية معرفية: تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية عن العلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة، من خلال تحليل موازن لتجريبتين عربيتين (الأردن والمغرب) تعملان على مواءمة سياساتهما التعليمية مع متطلبات الاستدامة (Tilbury, 2011).
2. أهمية تطبيقية: تقدم نتائج الدراسة مرجعية علمية يمكن الاستناد إليها من قبل صناع القرار في ليبيا لتطوير السياسات التعليمية، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة من خلال الاستفادة من عناصر القوة في التجريبتين الأردنية والمغربية.
3. أهمية منهجية: تتطرق الدراسة من مدخل موازن استكشافي، ما يمنحها طابعًا تحليليًا معمقًا يُساعد على فهم التوجهات الإقليمية واستشراف بدائل لتطوير التعليم العالي الليبي وفقًا لأفضل الممارسات.
4. أهمية تنموية: تسعى الدراسة للإسهام في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينص على ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (UN, 2015).

5. أهمية استراتيجية: تدعم الدراسة الطروحات التي تؤكد أن دمج مبادئ الاستدامة في التعليم العالي يمثل أداة مركزية لتحقيق تحولات تنموية طويلة الأمد (Sterling, 2016؛ Leal Filho et al., 2018).

أسباب اختيار الموضوع:

يجسد اختيار هذا الموضوع وعيًا متزايدًا بأهمية التعليم العالي كأداة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحولات بيئية واقتصادية واجتماعية متسارعة، وتتمثل أبرز الدوافع وراء اختيار موضوع الدراسة في الآتي:

1. تزايد الدور العالمي للتعليم العالي في التنمية المستدامة: تُعد مؤسسات التعليم العالي فاعلاً أساسياً في تنفيذ الخطة العالمية للتنمية المستدامة من خلال التعليم والبحث وخدمة المجتمع، وهو ما تؤكد تقارير الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو (UNESCO, 2022; United Nations, 2015).

2. قلة الدراسات المقارنة العربية: على الرغم من تزايد الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة، إلا أن الدراسات المقارنة التي تحلل تجارب الدول العربية في دمج هذه الأهداف ضمن سياسات التعليم العالي لا تزال محدودة (خليفة، 2021؛ Alzyoud & Bani Abdelrahman, 2023)، مما يعزز الحاجة إلى سد هذه الفجوة المعرفية من خلال موازنة منهجية بين تجربتين عربيتين (الأردن والمغرب).

3. الظروف الليبية الحالية: تواجه ليبيا تحديات عميقة على صعيد إعادة بناء مؤسساتها التعليمية وتعزيز دورها التنموي، ومن هنا، فإن تحليل تجارب الدول العربية المجاورة ذات الاستقرار النسبي قد يساهم في تقديم رؤى قابلة للتطبيق في السياق الليبي (عثمان، 2022).

4. الاهتمام الشخصي والبحثي: ينبع اختيار الموضوع أيضاً من اهتمام الباحثين بتطوير السياسات التعليمية في ليبيا بما يتماشى مع التوجهات العالمية، والسعي إلى تقديم دراسة علمية تطبيقية تساهم في بناء نموذج تعليمي قادر على مواجهة التحديات وتحقيق الاستدامة.

وبناءً على ما تقدم، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم رؤية تحليلية موازنة يمكن أن تشكل قاعدة معرفية وعملية لبناء منظومة تعليم عالٍ أكثر فاعلية في تحقيق التنمية المستدامة داخل السياق الليبي.

حدود الدراسة:

تُعد حدود الدراسة من العناصر المنهجية الضرورية التي تُساهم في ضبط نطاق البحث وتحليل نتائجه في سياق علمي دقيق، وتتمثل حدود هذه الدراسة في الآتي:

1. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالتعليم الجيد، والمساواة، والابتكار، والمواطنة، والحوكمة، ولا تتطرق الدراسة إلى بقية القطاعات الأخرى كالصحة أو الاقتصاد إلا بقدر ما يرتبط بالتعليم العالي (Leal Filho et al., 2018).

2. الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في تحليل تجربتين عربيتين هما: الأردن والمغرب، لما لهما من خصوصية في السياسات التعليمية وتوجهات التنمية المستدامة، مع دراسة مدى إمكانية الاستفادة من هذه التجارب في السياق الليبي، ولا تشمل الدراسة باقي الدول العربية.
3. الحدود الزمانية: يغطي الإطار التحليلي للدراسة الفترة ما بين 2015 (بداية اعتماد أهداف التنمية المستدامة)، وحتى عام 2024، وذلك بالنظر إلى توفر البيانات والمؤشرات الحديثة التي تسمح بإجراء تحليل محدث وذو صلة (UNESCO, 2023).
4. الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع الموازن، مما يعني أن النتائج المستخلصة تمثل وصفاً تحليلياً للتجربتين محل الدراسة، وليست بالضرورة نتائج تعميمية على كل الدول العربية أو الإسلامية (Creswell, 2014).

أسباب اختيار الأردن والمغرب كنموذجين للمقارنة:

1. التوجهات الإصلاحية الحديثة: تبنت البلدان سياسات إصلاحية واضحة في التعليم العالي، مع دمج مفاهيم التنمية المستدامة في السياسات والمناهج الجامعية.
2. تنوع الاستراتيجيات التعليمية: يتميز كل من الأردن والمغرب بتنوع الأساليب المتبعة في إدماج الاستدامة، ما يتيح إجراء موازنة معمقة بين التجربتين من حيث السياسات وآليات التنفيذ.
3. تشابه السياق مع ليبيا: يشترك البلدان في خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية قريبة من السياق الليبي، مما يُعزز من قابلية تطبيق النتائج المستخلصة في الجامعات الليبية.
4. وجود البيانات والمصادر: تتوفر معلومات موثوقة ومحدثة عن تجربتي الأردن والمغرب، سواء عبر التقارير الرسمية أو الدراسات الأكاديمية، ما يدعم دقة التحليل.
5. الريادة النسبية عربياً: يُعد الأردن والمغرب من النماذج الرائدة نسبياً في العالم العربي في ربط التعليم العالي بأهداف التنمية المستدامة، خصوصاً في مجالات الطاقة المتجددة والحوكمة البيئية والتنمية المجتمعية.

مصطلحات الدراسة:

في ضوء طبيعة هذه الدراسة الاستكشافية الموازنة، وتقديراً لأي لبس مفاهيمي، يُعرّف الباحث المفاهيم الأساسية التالية وفقاً لاستخدامها في هذا السياق البحثي:

1. التعليم العالي (Higher Education):

يشير إلى المستوى التعليمي الذي يلي التعليم الثانوي، ويشمل الجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات البحث العلمي التي تُعنى بإعداد الأطر البشرية المؤهلة علمياً ومهنياً، والإسهام في إنتاج المعرفة وتطوير المجتمع (Altbach, 2016)، وفي هذه الدراسة، يُقصد به المؤسسات الأكاديمية الرسمية في كل من الأردن والمغرب، والتي تُسهم في دعم أهداف التنمية المستدامة.

2. التنمية المستدامة (Sustainable Development):

تُعرّف بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وتعتمد على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (United Nations, 2015)، ويركّز هذا المفهوم في سياق الدراسة على البُعد التعليمي ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وبخاصة الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد.

3. أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals – SDGs):

هي مجموعة من الأهداف العالمية التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015 ضمن خطة "أجندة 2030"، وتضم 17 هدفاً تسعى إلى القضاء على الفقر، وتحقيق التعليم الجيد، والمساواة، والنمو الاقتصادي، والعدالة المناخية، وغيرها من الغايات الشاملة (UN, 2015)، وتركز الدراسة على تحليل إسهام التعليم العالي في تحقيق هذه الأهداف في كل من الأردن والمغرب.

4. الدراسة الموازنة (Comparative Study):

منهج بحثي يعتمد على تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين نظامين أو أكثر من حيث البنية، والوظائف، والنتائج، وذلك بهدف استخلاص دروس قابلة للتطبيق أو التكيف في سياقات أخرى (Bray, 2007)، وتوظف الموازنة هنا بين نظامي التعليم العالي في الأردن والمغرب من جهة، ومدى إمكان نقل الخبرات الإيجابية إلى السياق الليبي من جهة أخرى.

5. الاستفادة (Policy Transfer or Adaptation):

يُقصد بها مدى إمكان توظيف التجارب والممارسات الناجحة في بيئات أخرى، مع الأخذ في الحسبان الخصوصيات المحلية والمؤسسية، وهي عملية تستدعي تحليل السياقات الثقافية والتنظيمية (Dolowitz & Marsh, 2000)، وتهدف هذه الدراسة إلى استقراء مدى ملائمة النموذجين الأردني والمغربي للتطبيق في الجامعات الليبية.

المنهج والأداة:

نظراً لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى تحليل دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال موازنة التجربتين الأردنية والمغربية، مع استقراء إمكان الاستفادة منها في السياق الليبي، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الموزن بوصفه الأنسب لهذه الأغراض. يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات من مصادر متعددة وتحليلها تحليلًا نوعيًا وموازنًا للكشف عن الأنماط، والفروقات، ونقاط الالتقاء في السياسات التعليمية، وبخاصة ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة (Best & Kahn, 2016).

كما يُعد المنهج الوصفي التحليلي أداة فعالة لفهم الواقع التعليمي وتفسيره دون التدخل فيه، بينما يتيح المنهج الموزن إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين السياقات التعليمية المختلفة، وهو ما يساعد في صياغة توصيات واقعية لإصلاح التعليم العالي في بلدان أخرى مثل ليبيا (Bray, 2007؛ الطاهري، 2018).

أما فيما يخص أداة الدراسة، فقد تم الاعتماد على تحليل الوثائق والمحتوى (Document & Content Analysis) كأداة رئيسية، وتضمنت الوثائق التي تم تحليلها تقارير وطنية ودولية، وخطط واستراتيجيات التعليم العالي في كل من الأردن والمغرب، إضافة إلى تقارير الأداء الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي وهيئات ضمان الجودة، والتقارير المتعلقة بتقديم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعد هذه الأداة مناسبة في الدراسات التي تعتمد على مصادر ثانوية ذات طابع رسمي وتحليلي، حيث تسمح بتقصي السياسات والبرامج والمبادرات التي اعتمدتها الدول في ربط التعليم العالي بالتنمية المستدامة (Bowen, 2009)، كما تم توظيف أسلوب التحليل المقارن للكشف عن أوجه النجاح والتحديات في كلا السياقين.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات المحلية:

1. دراسة الكافي (2020): تناولت هذه الدراسة دور التعليم العالي في ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الجامعات الحكومية والخاصة في العاصمة طرابلس، خلصت الدراسة إلى أن الجامعات الليبية تواجه تحديات كبيرة في دمج مفاهيم الاستدامة في البرامج الأكاديمية، مما يعوق تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما أكدت الدراسة على ضرورة تطوير السياسات التعليمية بحيث تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة العالمية (الكافي، 2020).

2. دراسة العبد الله (2019): هذه الدراسة تناولت واقع التعليم العالي في الجامعات الخاصة الليبية ومدى قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات الخاصة في ليبيا ما زالت تفقر إلى برامج أكاديمية تركز على مفاهيم الاستدامة، مع بعض المحاولات المبدئية التي لا تزال غير كافية لتأهيل الطلاب لتحديات التنمية المستدامة المستقبلية (العبد الله، 2019).

تحليل الدراسات المحلية: الدراسات المحلية تشير إلى أن التعليم العالي في ليبيا، سواء في الجامعات الحكومية أو الخاصة، لا يزال في مرحلة مبكرة من تبني مفهوم التنمية المستدامة، كما أن هناك حاجة ملحة لإعادة صياغة المناهج الدراسية والسياسات التعليمية في هذه المؤسسات لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد كانت الدراسات المحلية محدودة في تسليط الضوء على تجارب مقارنة، مما يجعل من الضروري توسيع البحث في هذا الاتجاه.

ثانياً: الدراسات العربية:

1. دراسة محمد (2021): تناولت هذه الدراسة دور التعليم العالي في الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وركزت على المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية كمثالين، وبينت الدراسة أن المؤسسات التعليمية في هذه الدول بدأت بتضمين أهداف التنمية المستدامة في سياساتها التعليمية، لكن ما

زالت تقتصر إلى التنسيق الكامل بين البرامج الأكاديمية والتوجهات الحكومية لتحقيق الاستدامة الشاملة في التعليم (محمد، 2021).

2. دراسة عبد الله وحسني (2020): استعرضت هذه الدراسة التوجهات الاستراتيجية للتعليم العالي في المغرب والأردن في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد كشفت النتائج عن استراتيجيات تعليمية مختلفة في كل من الأردن والمغرب، حيث ركزت الجامعات المغربية على تعزيز التعليم البيئي، بينما أولت الجامعات الأردنية اهتماماً أكبر بتطوير برامج أكاديمية في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة (عبد الله وحسني، 2020).

تحليل الدراسات العربية: تشير الدراسات العربية إلى أن هناك تطوراً تدريجياً في دمج مفاهيم التنمية المستدامة في التعليم العالي في الدول العربية، لكن ما زالت هناك تحديات في التنسيق بين التعليم والتطبيق العملي، كما أن هناك تبايناً بين الدول في كيفية معالجة هذا الموضوع، مما يستدعي دراسات مقارنة لتحديد أفضل الممارسات التي يمكن تبنيها في الدول الأخرى، مثل ليبيا.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (UNESCO, 2022): تناولت هذه الدراسة دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور عالمي، وأشارت الدراسة إلى أن التعليم العالي يلعب دوراً حيوياً في إحداث التحول الاجتماعي من خلال دمج مفاهيم الاستدامة في المناهج الأكاديمية والبحوث، وأكدت الدراسة على أهمية التوجهات العالمية التي تضع التعليم في قلب استراتيجية التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UNESCO, 2022).

2. دراسة (World Bank, 2020): تناولت هذه الدراسة دور التعليم العالي في بناء مجتمعات مستدامة، وركزت على استراتيجيات التعليم التي يجب أن تُعتمد لتحقيق التنمية المستدامة، وأكدت على ضرورة استجابة الجامعات لمتطلبات التنمية المستدامة من خلال تطوير برامج تعليمية تواكب التغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية (World Bank, 2020).

3. دراسة (Tilbury et al., 2017): ركزت هذه الدراسة على دمج الاستدامة في التعليم الجامعي عبر العالم، وأكدت على أن الجامعات التي تبنت هذه المفاهيم قد أظهرت تحسناً ملحوظاً في استجابتها لتحديات التنمية المستدامة، كما أشارت الدراسة إلى التحديات التي تواجه المؤسسات الأكاديمية في عملية الدمج الشامل للمفاهيم البيئية والاجتماعية في مناهجها (Tilbury et al., 2017).

تحليل الدراسات الأجنبية: الدراسات الأجنبية تسلط الضوء على دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة كجزء من الخطة العالمية للأمم المتحدة. وأظهرت الدراسات أن التعليم العالي يمكن أن يكون عاملاً محورياً في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية البيئية من خلال تعديل المناهج الأكاديمية والبحوث،

إلا أن هناك تحديات كبيرة تتعلق بتطبيق هذه السياسات على مستوى الجامعات في الدول النامية، مما يبرز أهمية إجراء دراسات موازنة بين البلدان النامية مثل ليبيا لتحديد كيفية تنفيذ هذه السياسات المحلية.

الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

1. التركيز المحدود على ليبيا في الدراسات الحالية: رغم وجود دراسات تناولت دور التعليم العالي في التنمية المستدامة في السياقات العربية والدولية، إلا أن هناك قلة من الدراسات التي تركز على تحليل دور التعليم العالي في ليبيا، خاصة في الجامعات الخاصة.
2. التركيز على السياسات في الجامعات الحكومية: معظم الدراسات قد ركزت على الجامعات الحكومية، مما يشير إلى حاجة ماسة لدراسة تأثير التعليم العالي في الجامعات الخاصة في الدول النامية.
3. الاستفادة من تجارب موازنة بين الدول: الدراسات الحالية تفتقر إلى تحليل موازن بين الدول النامية مثل ليبيا والأردن والمغرب، مما يجعل هذه الدراسة ضرورية لملء هذه الفجوة.

الاطار النظري:

1. مقدمة: يشكل التعليم العالي حجر الزاوية في بناء المجتمعات الحديثة، ويُعد ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث يؤدي دورًا محوريًا في إعداد الأفراد وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل. وفي إطار الأجندة العالمية لعام 2030، يتم التأكيد على ضرورة إدماج مفاهيم الاستدامة في جميع مجالات التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، بما يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية التي تركز على بيئة صحية، تعليم متكافئ، وعدالة اجتماعية واقتصادية (UNESCO, 2022). وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة تجارب التعليم العالي في الدول العربية، ولا سيما الأردن والمغرب، حيث بدأت في تطبيق سياسات تعليمية تستهدف دمج أهداف التنمية المستدامة في المناهج الأكاديمية والبحثية. تركز هذه الدراسة على استكشاف وتقييم دور التعليم العالي في تحقيق هذه الأهداف في كل من الأردن والمغرب، مع محاولة استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في الجامعات الليبية.

2. التعليم العالي والتنمية المستدامة:

أ. التعليم العالي:

يشمل التعليم العالي تلك المؤسسات الأكاديمية التي تقدم برامج دراسات متقدمة بعد مرحلة التعليم الثانوي، وتشمل الجامعات والمعاهد الفنية. ويمثل التعليم العالي عنصرًا محوريًا في تنمية رأس المال البشري، حيث يعزز من قدرة الأفراد على المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يُساهم التعليم

العالي في تطوير الأبحاث والابتكارات التي تدعم استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاعتبارات البيئية (Sachs, 2015).

ب. أهداف التنمية المستدامة (SDGs):

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في 17 هدفًا عالميًا وضعتها الأمم المتحدة في عام 2015، والتي تشمل القضاء على الفقر، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، العمل المناخي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة. تعتبر التعليم الجيد من الأهداف الأساسية التي تسهم في تحقيق باقي الأهداف الأخرى. ولا يتوقف دور التعليم عند نقل المعرفة، بل يتعداه إلى تمكين الأفراد من مواجهة التحديات العالمية وتطوير حلول مبتكرة لاحتياجات المجتمع المستدام (UN, 2015).

ج. العلاقة بين التعليم العالي والتنمية المستدامة:

يمثل التعليم العالي محورًا مركزيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تطوير مهارات الأفراد وتزويدهم بالمعرفة التي تمكنهم من الابتكار والتكيف مع التغيرات السريعة التي يمر بها العالم. ومن خلال تطوير برامج أكاديمية تشجع على البحث والابتكار، تساهم مؤسسات التعليم العالي في إيجاد حلول لمشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية، مثل تغير المناخ والفقر والتعليم غير المتكافئ (UNESCO, 2022)، كما يؤدي التعليم العالي دورًا بالغ الأهمية في توفير فرص عمل ذات قيمة مضافة من خلال تدريب الكوادر البشرية المتخصصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، الطاقة المتجددة، والتنمية المستدامة.

3. تجربة التعليم العالي في الأردن:

أ. السياسات التعليمية في الأردن:

شهد التعليم العالي في الأردن تقدمًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث تركز السياسات التعليمية على تعزيز جودة التعليم وتوسيع فرص البحث العلمي المتعلق بالقضايا المستدامة، ومن بين أبرز المبادرات التي أطلقتها الحكومة الأردنية هي دمج مفاهيم الاستدامة في المناهج الأكاديمية وبرامج الدراسات العليا، كما أن المؤسسات التعليمية في الأردن تُدرك أهمية إدخال مفاهيم الاستدامة في كل جوانب الحياة الأكاديمية، من خلال الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاريع البحثية في مجالات البيئة والطاقة المستدامة (محمد، 2021).

ب. تحديات التعليم العالي في الأردن:

رغم التقدم الذي أحرزته الجامعات الأردنية، إلا أن هناك بعض التحديات التي لا تزال تواجه النظام التعليمي، مثل نقص التمويل الكافي لبرامج البحث العلمي المتعلق بالاستدامة، وتطوير برامج أكاديمية متكاملة تواكب المتغيرات العالمية في مجالات البيئة والتنمية المستدامة (سعيد، 2020).

4. تجربة التعليم العالي في المغرب:

أ. السياسات التعليمية في المغرب:

تسعى المملكة المغربية إلى تطوير التعليم العالي من خلال دمج أهداف التنمية المستدامة في برامج التعليم الجامعي، لا سيما في مجالات البيئية والطاقة المتجددة، وقد أثبتت الجامعات المغربية قدرات عالية في مجال البحث العلمي المرتبط بالاستدامة، حيث تخصص العديد من المراكز البحثية في الجامعات المغربية للبحث في كيفية تطبيق الاستدامة في قطاعات متعددة مثل الزراعة، الطاقة، والتنمية الحضرية المستدامة (عبد الله وحسني، 2020).

ب. التحديات في المغرب:

على الرغم من التقدم الذي أحرزته الجامعات المغربية في دمج الاستدامة، لا يزال هناك تحديات تتعلق بتكامل السياسات التعليمية مع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الحاجة لتطوير المهارات لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب في مجالات البحث والتطوير المرتبطة بالاستدامة (موسى، 2019).
5. تطبيق التجارب في السياق الليبي:

رغم أن ليبيا لم تضع بعد استراتيجيات شاملة لتوجيه التعليم العالي نحو أهداف التنمية المستدامة، فإن تحليل تجارب الأردن والمغرب يُظهر إمكانية الاستفادة من هذه التجارب لتحسين النظام التعليمي في الجامعات الليبية، يمكن للجامعات الليبية تطبيق السياسات التي تدمج مفاهيم الاستدامة في مناهجها الأكاديمية وبحثها العلمي، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

نتائج الدراسة:

من خلال تحليل وموازنة دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأردن والمغرب، واستكشاف إمكانية الاستفادة من هذه التجارب في السياق الليبي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. دمج متفاوت لمفاهيم التنمية المستدامة في التعليم العالي: تبين أن مؤسسات التعليم العالي في كل من الأردن والمغرب قد بدأت في تبني مفاهيم التنمية المستدامة بشكل تدريجي، حيث تظهر المؤشرات وجود توجه لتضمين مفاهيم الاستدامة في البرامج الأكاديمية، إلا أن هذا التضمين لا يزال يفقر إلى الشمولية والتكامل بين المقررات النظرية والتطبيق العملي.

2. ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية بالتنمية المستدامة: كشفت الدراسة عن ضعف التنسيق بين الجامعات والوزارات المعنية (مثل وزارتي التعليم العالي والبيئة)، مما يؤدي إلى تشتت الجهود ويُعيق تحقيق تأثير فعلي للتعليم في أهداف التنمية المستدامة.

3. الاعتماد على المبادرات الفردية في غياب استراتيجية وطنية واضحة: تبين أن الكثير من المبادرات المتعلقة بالتنمية المستدامة تأتي بمبادرات من بعض أعضاء هيئة التدريس أو مراكز بحثية داخل الجامعات، مما يُظهر غياب إطار استراتيجي وطني شامل يُنظم ويقود جهود الجامعات في هذا المجال.

4. القصور في التمويل والتدريب: يشكل ضعف التمويل المخصص للبحوث المتعلقة بالاستدامة، وكذلك النقص في برامج التأهيل والتدريب لأعضاء هيئة التدريس، عقبة رئيسية أمام ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي في كلا البلدين.
5. إمكانية الاستفادة من التجارب الأردنية والمغربية في ليبيا: أظهرت الدراسة أن الجامعات الليبية يمكن أن تستفيد من عناصر القوة في التجربتين، خاصة فيما يتعلق ببرامج التوعية، والمراكز البحثية المتخصصة، ودمج الاستدامة في الخطط الدراسية، مع ضرورة تكيف هذه التجارب لتناسب السياق الليبي واحتياجاته التنموية.

التوصيات:

- استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، توصي بما يلي:
1. وضع استراتيجية وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في ليبيا: يتوجب على الجهات الرسمية بالتنسيق مع الجامعات الليبية وضع خطة وطنية واضحة المعالم تهدف إلى دمج الاستدامة في التعليم العالي، تتضمن أهدافاً، ومؤشرات أداء، وآليات تنفيذ ومتابعة.
 2. دمج مفاهيم الاستدامة في البرامج والمناهج الدراسية: ينبغي تطوير الخطط الدراسية لتشمل موضوعات الاستدامة البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية ضمن جميع التخصصات، وليس فقط في الكليات العلمية.
 3. تعزيز البنية التحتية البحثية في مجال الاستدامة: تشجيع إنشاء مراكز بحثية متخصصة في قضايا التنمية المستدامة، وتخصيص تمويل مناسب لدعم الأبحاث التطبيقية ذات العلاقة بالمجتمع المحلي.
 4. بناء قدرات أعضاء هيئة التدريس: تنظيم برامج تدريب وتأهيل لأعضاء هيئة التدريس حول كيفية دمج مفاهيم التنمية المستدامة في المقررات الدراسية، وأساليب التدريس المبتكرة المرتبطة بها.
 5. تعزيز التكامل بين الجامعات وقطاعات الدولة المختلفة: تشجيع التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني من أجل تطبيق نتائج البحوث في مشروعات تنموية واقعية تخدم أهداف الاستدامة.
 6. تعزيز التوعية الطلابية بأهداف التنمية المستدامة: تنظيم حملات وفعاليات داخل الحرم الجامعي لتعزيز وعي الطلبة بمفاهيم الاستدامة، وتمكينهم من الإسهام في تحقيقها من خلال أنشطتهم ومشاريع تخرجهم.
- الاستنتاجات العامة:**

1. يشكل التعليم العالي محوراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتجاوز وظيفته التقليدية في تخريج الأطر المؤهلة إلى أدوار أكثر عمقاً تتعلق بقيادة التغيير المجتمعي، وتعزيز القيم البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يجعله فاعلاً مركزياً في منظومة التنمية الشاملة.

2. تؤكد التجربتان الأردنية والمغربية أن التحول نحو التعليم من أجل الاستدامة لا يتم دفعة واحدة، وإنما عبر مسار تراكمي، تتداخل فيه السياسات الوطنية مع المبادرات المؤسسية، إلا أن غياب إطار تكاملي شامل يحد من تحقيق الأثر المرجو على مستوى المجتمع والدولة.
3. أثبتت الموازنة بين الأردن والمغرب أن بناء نماذج محلية ناجحة في دمج الاستدامة بالتعليم العالي ممكن وقابل للتكيف، شريطة أن يتوافر دعم مؤسسي وتشريعي واضح، وأن تتبنى الجامعات دوراً ريادياً في دفع خطة التنمية المستدامة ضمن رسالتها التعليمية والبحثية.
4. يمثل السياق الليبي فرصة وتحدياً في آن واحد: إذ يمكن للجامعات الليبية الاستفادة من الخبرات الموازنة في كل من الأردن والمغرب، غير أن ذلك يستدعي مراجعة شاملة للهياكل المؤسسية، والإطار التشريعي، ونظم الحوكمة، بما يُعيد للتعليم العالي دوره الفاعل في بناء مستقبل أكثر استدامة.
5. لا يمكن تحقيق دور فاعل للتعليم العالي في التنمية دون تعزيز البحث العلمي وتوجيهه نحو القضايا المجتمعية الملحة، وهو ما يتطلب ربط مراكز الأبحاث الجامعية بالأولويات الوطنية، وتخصيص تمويل مستدام، وبناء شراكات فعالة مع القطاعين العام والخاص.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

1. دراسة تحليلية حول أثر برامج ريادة الأعمال في الجامعات العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. تقييم فعالية مراكز البحوث الجامعية في دعم السياسات الوطنية المرتبطة بالتنمية المستدامة في شمال إفريقيا.
3. تحليل دور الحوكمة الجامعية في دعم الاستدامة: دراسة موازنة بين جامعات حكومية وخاصة.
4. استطلاع اتجاهات طلبة الجامعات الليبية نحو مفهوم التنمية المستدامة ومستوى إدراكهم لأدوارهم المستقبلية.
5. دراسة دور التعاون بين الجامعات وقطاع الأعمال في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية).

مقترح عملي لتطبيق نتائج الدراسة في الجامعات الليبية

- استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بشأن تجارب التعليم العالي في الأردن والمغرب في دعم التنمية المستدامة، يمكن بلورة مقترح عملي يستهدف تفعيل دور الجامعات الليبية في هذا المجال، مع مراعاة خصوصية السياق المحلي والتحديات القائمة.
- أولاً: بلورة سياسة وطنية تعليمية مستجيبة لأهداف التنمية المستدامة
- 1/ إعداد إطار استراتيجي وطني للتعليم العالي يدمج مفاهيم الاستدامة في السياسات والخطط الجامعية.
 - 2/ إشراك الجامعات الليبية في صياغة هذه السياسات من خلال لجان فنية تضم باحثين، وأكاديميين، وخبراء في التنمية.

ثانيًا: تطوير البرامج الأكاديمية والمناهج

1/ إعادة تصميم المناهج الدراسية لتتضمن مفاهيم التنمية المستدامة، المواطنة البيئية، الاقتصاد الأخضر، والمسؤولية المجتمعية.

2/ إدراج مساقات مشتركة عن الاستدامة لجميع التخصصات، كما هو معمول به في عدد من الجامعات المغربية (UNESCO, 2022).

ثالثًا: تعزيز دور البحث العلمي في قضايا التنمية المستدامة

1/ دعم إنشاء مراكز بحثية متعددة التخصصات تُعنى بقضايا الطاقة، المياه، الفقر، وتمكين الشباب.

2/ تخصيص منح بحثية لمشروعات تسهم في إيجاد حلول واقعية للتحديات التنموية في ليبيا (Tilbury, 2011).

رابعًا: تعزيز الحوكمة الجامعية والاستقلالية الإدارية

1/ منح الجامعات الليبية صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها الأكاديمية والمالية لتكون أكثر مرونة في تبني مشاريع الاستدامة.

2/ تبني نموذج "الحوكمة التشاركية" لضمان شفافية اتخاذ القرار وربط مخرجات التعليم باحتياجات المجتمع (Wals, 2014).

خامسًا: بناء شراكات مجتمعية وتنموية

1/ تعزيز التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية، والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ مبادرات التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

2/ إطلاق برامج "الجامعة في خدمة المجتمع"، على غرار مبادرات جامعات أردنية تعتمد الخدمة المجتمعية كأحد معايير التقييم الأكاديمي (الحاج، 2020).

سادسًا: قياس الأداء والاستدامة المؤسسية

1/ اعتماد مؤشرات تقييم دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة (مثل مؤشر QS للاستدامة الجامعية)، ومراجعتها دوريًا.

2/ إنشاء وحدة دائمة داخل كل جامعة تُعنى بقياس أثر البرامج الأكاديمية والبحثية على التنمية المستدامة.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة الاستكشافية الموزنة إلى أن التعليم العالي يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما يمتلكه من قدرة على إنتاج المعرفة، وتخرج الكفاءات، وتحفيز الابتكار المجتمعيين، ومن خلال تحليل السياسات والممارسات في كل من الأردن والمغرب، تبين أن البلدين قد قطعوا أشواطاً مهمة في ربط مؤسسات التعليم العالي بالخطة الأممية 2030، لكن بدرجات متفاوتة وباستراتيجيات متباينة تجسد اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية.

فقد أظهرت التجربة الأردنية تركيزًا على إصلاح السياسات الأكاديمية والمناهج الدراسية بما يتماشى مع متطلبات الاستدامة، بينما اتجهت التجربة المغربية نحو تعزيز الحوكمة الجامعية وتوسيع التعاون مع الفاعلين الدوليين والمحليين، أما على صعيد السياق الليبي، فقد اتضح أن غياب الرؤية الاستراتيجية، وافتقار الجامعات للموارد والحوكمة الرشيدة، يشكلان عائقًا رئيسًا أمام مساهمة فعالة للتعليم العالي في التنمية المستدامة.

وتؤكد الدراسة أن تحقيق تنمية مستدامة شاملة في ليبيا يقتضي إعادة تصميم منظومة التعليم العالي، بما يتجاوز الطابع التقليدي للتدريس، ليصبح محركًا للتغيير المجتمعي، ومصدرًا للمعرفة التطبيقية، وفاعلًا في معالجة القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. العربي، ع. (2019). تأثير التعليم العالي على التنمية المستدامة في الدول العربية: تحليل مقارنة بين الأردن والمغرب. مجلة دراسات التنمية المستدامة، 10(1)، 112-130.
2. الحبيب، س. (2020). التعليم العالي والتنمية المستدامة: نحو أدوار جديدة للجامعة العربية. مجلة التربية والتنمية، 18(3)، 225-242.
3. الشراري، س. (2020). دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لواقع التطبيق في بعض الدول العربية. مجلة دراسات التعليم، 45(3)، 189-204.
4. خليفة، ف. (2021). دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة البحوث التربوية والنفسية، 38(2)، 115-139.
5. سعيد، م. أ. (2021). دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: الواقع والتحديات. مجلة البحوث التربوية، 38(4)، 301-320.
6. الطاهري، ع. (2018). مدخل إلى مناهج البحث في التربية. الرباط: منشورات جامعة محمد الخامس.
7. البهي، أ. (2015). مناهج البحث التربوي: أصولها وتطبيقاتها. القاهرة: عالم الكتب.
8. العبدالله، س. (2019). دور الجامعات الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا. مجلة الدراسات الاجتماعية، 15(2)، 50-67.
9. محمد، أ. (2021). دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين الأردن والمغرب. مجلة التعليم والتنمية المستدامة، 29(2)، 44-60.
10. عبد الله، ن.، & حسني، س. (2020). استراتيجيات التعليم العالي في المغرب والأردن: دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة تطوير التعليم، 30(1)، 78-92.

11. الحاج، ن. (2020). الحوكمة الجامعية كمدخل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات الليبية. *المجلة الليبية للعلوم الاجتماعية*، 12(2)، 101-120.
12. الزيود، م. (2022). تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجامعات العربية: دراسة مقارنة بين الأردن والمغرب. *مجلة العلوم التربوية*، 49(2)، 212-230.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Altbach, P. G. (2016). *Global perspectives on higher education*. JHU Press
2. Boulahbel, M., & El Kharraz, J. (2018). Challenges and opportunities of higher education in achieving SDGs in North Africa. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 19(2), 301–315. <https://doi.org/10.1108/IJSHE-06-2017-0094>
3. Bowen, G. A. (2009). Document analysis as a qualitative research method. *Qualitative Research Journal*, 9(2), 27–40. <https://doi.org/10.3316/QRJ0902027>
4. Bray, M. (2007). *Comparative education: Research approaches and methods*. Springer
5. Cortese, A. D. (2003). The critical role of higher education in creating a sustainable future. *Planning for Higher Education*, 31(3), 15–22
6. Creswell, J. W. (2014). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (4th ed.). SAGE Publications
7. Dolowitz, D., & Marsh, D. (2000). Learning from abroad: The role of policy transfer in contemporary policy-making. *Governance*, 13(1), 5–24. <https://doi.org/10.1111/0952-1895.00121>
8. Leal Filho, W., et al. (Eds.). (2018). *Handbook of sustainability science and research*. Springer
9. Leal Filho, W., et al. (Eds.). (2018). *Implementing sustainability in the curriculum of universities: Approaches, methods and projects*. Springer
10. Sachs, J. D. (2015). *The age of sustainable development*. Columbia University Press. <https://cup.columbia.edu/book/the-age-of-sustainable-development/9780231173155>
11. Sterling, S. (2016). A commentary on education and sustainable development goals. *Journal of Education for Sustainable Development*, 10(2), 208–213. <https://doi.org/10.1177/0973408216661886>
12. Tilbury, D. (2011). Higher education for sustainability: A global review of commitment and progress. In GUNI (Ed.), *Higher education in the world 4: Higher education's commitment to sustainability* (pp. 18–28). Palgrave Macmillan
13. Tilbury, D. (2017). The role of higher education in promoting sustainable development: A global perspective. *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 18(4), 522–539. <https://doi.org/10.1108/IJSHE-06-2017-0092>
14. Thomas, I. (2004). Sustainability in tertiary curricula: What is stopping it happening? *International Journal of Sustainability in Higher Education*, 5(1), 33–47. <https://doi.org/10.1108/14676370410517387>
15. United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. <https://sdgs.un.org/goals>

16. UNESCO. (2022). Education for sustainable development. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. <https://www.unesco.org/en/sustainable-development/education>
17. UNESCO. (2022). Reimagining our futures together: A new social contract for education. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707>
18. UNESCO. (2023). Higher education and the 2030 agenda: Progress report. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000385011>
19. UNESCO. (2022). Reimagining our futures together: A new social contract for education. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707>
20. World Bank. (2020). The role of higher education in building sustainable societies. <https://www.worldbank.org/en/topic/tertiaryeducation>
21. World Bank. (2020). The role of higher education in building sustainable societies. <https://www.worldbank.org/en/topic/tertiaryeducation>